جامعة المستقبل
Mustaqbal University
أول جامعة أهلية بمنطقة القصيم

سياسة الإفصاح والشفافية وتجنب تضارب المصالح بجامعة المستقبل

إعداد
إدارة الجودة والاعتماد

الإصدار الثاني
يناير 2026

بطاقة تعريف السياسة

مسمى الدليل	سياسة الإفصاح والشفافية وتجنب تضارب المصالح جامعة المستقبل
الكـــــــــــود	UOM-ADMN-QAD-POL-010-V2-Ar
المـــــــــــالك	إدارة الجودة والاعتماد
المرجعيـــــــــة	هيئة تقويم التعليم والتدريب- نظام الجامعات السعودي- نظام مكافحة الفساد- نظام حماية المبلّغين والشهود- نظام المنافسات والمشتريات في الجامعات السعودية.
الغـــــــــــرض	توفير إطار مؤسسي شامل يضمن :تعزيز النزاهة والشفافية، ومنع تضارب المصالح، وحماية سمعة الجامعة، وترسيخ ثقافة الإفصاح الفوري.
نطـــاق التنفـيذ	جميع وحدات الجامعة الأكاديمية والإدارية
الاعتمـــــــــاد	اللجنة الدائمة للجودة والاعتماد
الإصـــــدار الأول	فبراير 2024
المراجعة	مخطط كل سنتين
الإصـــــدار الحالي	الإصدار الثاني- يناير 2026

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

- المقدمة
- الإطار العام للسياسة
  - تعريف تضارب المصالح
  - أهداف السياسة
  - المبادئ الأساسية
- نطاق التطبيق والمسؤوليات
  - الفئات المشمولة
  - مسؤوليات: أعضاء هيئة التدريس- الموظفين- الطلاب- أعضاء المجالس واللجان
- أنواع تضارب المصالح
  - تضارب المصالح المالية
  - تضارب المصالح غير المالية
  - تضارب المصالح المؤسسي
- الإفصاح الإلزامي
  - متى يتم الإفصاح- قنوات الإفصاح- الإفصاح الدوري
- إدارة تضارب المصالح
  - خيارات الإدارة- معايير اختيار آلية الإدارة
- السجل المركزي والرقابة
  - السجل المركزي للمصالح
  - الرقابة الداخلية
- الشفافية وحماية المبلّغين
  - ثقافة الإفصاح
  - حماية المبلّغين
  - العقوبات
- مجالات التطبيق العملية
  - المشتريات والعقود- التوظيف والترقيات- البحث والتمويل- الإشراف الأكاديمي
- مؤشرات الأداء والمتابعة
  - مؤشرات الأداء
  - المراجعة الدورية للسياسة
- الخاتمة

دليل سياسة الإفصاح والشفافية وتجنب تضارب المصالح

المقدمة:

تلتزم جامعة المستقبل- بوصفها مؤسسة تعليمية وطنية تسعى للتميز الأكاديمي والبحثي- بتطبيق أعلى معايير **النزاهة والشفافية والحوكمة الرشيدة**، بما يضمن سلامة القرارات، وعدالة الإجراءات، وحماية المصلحة العامة .وتأتي سياسة الإفصاح والشفافية وتجنب تضارب المصالح كأحد الركائز الأساسية في منظومة الحوكمة المؤسسية، انسجامًا مع متطلبات **هيئة تقويم التعليم والتدريب**، ومعايير **NCAAA**، والأنظمة الوطنية ذات الصلة.

إن تضارب المصالح- سواء كان ماليًا أو غير مالي- يمثل أحد أهم المخاطر التي قد تؤثر على نزاهة القرارات الأكاديمية والإدارية، ولذلك فإن الجامعة تعتمد هذا الدليل ليكون إطارًا مرجعيًا شاملًا يوضح المفاهيم، والإجراءات، والمسؤوليات، وآليات الإدارة، وأدوات الرقابة، بما يعزز الثقة في بيئة العمل الجامعية، ويضمن حماية موارد الجامعة وسمعتها.

1. الإطار العام للسياسة

يقدّم هذا الإطار الأسس المفاهيمية التي تُعرّف تضارب المصالح وتحدّد نطاقه، ويضع المبادئ الحاكمة للتعامل مع الحالات المحتملة منه. ويرتكز هذا الإطار على التزام الجامعة الراسخ بتطبيق أعلى معايير الشفافية والحوكمة الرشيدة، بما يضمن وضوح الأهداف، واتساق الإجراءات، وتعزيز الثقة في سلامة القرارات الأكاديمية والإدارية. ويهدف هذا الإطار إلى ترسيخ فهم موحّد للسياسة وتوجيه تطبيقها بما يحقق الامتثال ويحدّ من المخاطر المؤسسية.

1.1 التعريف

تضارب المصالح هو حالة تتعارض فيها مصلحة خاصة (مالية أو غير مالية) لمنسوب الجامعة مع واجباته المهنية والأكاديمية، أو قد تُظهر للآخرين أن حكمه أو قراره قد يتأثر بمصلحة شخصية أو عائلية أو مؤسسية. يشمل ذلك:

- المصالح المباشرة وغير المباشرة.
- مصالح الأقارب من الدرجة الأولى عند تأثيرها على القرار.
- المصالح المؤسسية التي تؤثر على حياد وحدة أو مسؤول.

2.1 الأهداف

تهدف السياسة إلى:

- حماية نزاهة القرارات الأكاديمية والإدارية.
- تعزيز الثقة العامة في الجامعة.
- ضمان الامتثال للأنظمة الوطنية ومتطلبات الاعتماد.
- منع استغلال المنصب أو الموارد الجامعية.
- ترسيخ ثقافة الإفصاح الفوري.

3.1 المبادئ الأساسية

- الشفافية في جميع الإجراءات.
- النزاهة والحياد.
- المساءلة والرقابة.
- التناسب في إدارة الحالات.
- العدالة وتكافؤ الفرص.
- السرية في التعامل مع الإفصاحات.
- الاستقلالية في اتخاذ القرار.

2. نطاق التطبيق والمسؤوليات

يمثل نطاق التطبيق والمسؤوليات الجهات والفئات المشمولة بتطبيق السياسة، ويبين مسؤوليات كل فئة تجاه الإفصاح وإدارة تضارب المصالح؛ لضمان وضوح الأدوار والمسؤوليات، وتعزيز الالتزام المؤسسي في جميع وحدات الجامعة الأكاديمية والإدارية.

1.2 الفئات المشمولة

تسري السياسة على:

- أعضاء هيئة التدريس.
- الموظفين الإداريين.
- الطلاب (خصوصًا في البحث العلمي).
- أعضاء المجالس واللجان.
- المتعاقدين والزوار المشاركين في أنشطة الجامعة.

2.2 مسؤوليات الفئات

1.2.2 أعضاء هيئة التدريس

- الإفصاح عن أي علاقة بحثية أو إشرافية أو مالية قد تؤثر على الحكم الأكاديمي.

- تجنب الإشراف على الأقارب أو الشركاء التجاريين دون خطة إدارة معتمدة.

2.2.2 الموظفون الإداريون

- الإفصاح عن أي علاقة قد تؤثر على قرارات التوظيف، الترقيات، المشتريات، أو العقود.
- الالتزام بالتنحي عند وجود تضارب في لجان التقييم أو الترسيات.

3.2.2 الطلاب

- الإفصاح عن العلاقات المؤثرة في مشاريع البحث أو الإشراف.
- الالتزام بقواعد النزاهة الأكاديمية.
- رابعًا: أعضاء المجالس واللجان
- الإفصاح قبل المشاركة في أي اجتماع.
- التنحي الفوري عند وجود تضارب.

3. أنواع تضارب المصالح

يُعد تصنيف تضارب المصالح ضروريًا لفهم طبيعة المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على نزاهة القرارات؛ لتوضيح صور التضارب وتقديم أمثلة عملية تساعد على التعرف عليها مبكرًا.

1.3 تضارب المصالح المالية

يشمل:

- امتلاك أسهم أو حصص في شركات متعاقدة مع الجامعة.
- تلقي مكافآت استشارية أو هدايا ذات قيمة.
- علاقات مالية مع جهات ممولة للبحث العلمي.

2.3 تضارب المصالح غير المالية

يشمل:

- تعيين أو الإشراف على أقارب أو شركاء.
- عضوية مجالس خارجية تؤثر على القرار.

- استخدام موارد الجامعة لأغراض خاصة.
- علاقات شخصية تؤثر على التقييم أو الترشيح.

3.3 تضارب المصالح المؤسسي

يشمل الحالات التي تتعارض فيها مصلحة الجامعة مع مصلحة وحدة أو مسؤول معين في التمويل أو الشراكات أو البحث.

4. الإفصاح الإلزامي

يحدد هذا الجزء متطلبات الإفصاح عن تضارب المصالح، والظروف التي يستوجب فيها الإفصاح، إضافة إلى القنوات الرسمية المعتمدة لذلك .ويهدف إلى ضمان توثيق الحالات بشكل منهجي، وتعزيز الشفافية في جميع الإجراءات، بما يحد من المخاطر المرتبطة بعدم الإفصاح أو التأخر فيه.

1.4 متى يتم الإفصاح؟

- عند ظهور التضارب فعليًا.
- عند إدراك احتمال ظهوره من قبل الآخرين.
- عند حدوث أي تغيير في المصالح.

2.4 قنوات الإفصاح

- نموذج إلكتروني معتمد.
- بريد رسمي للرئيس المباشر.
- تصعيد الحالة عند وجود مصلحة لدى جهة الاستلام.

3.4 الإفصاح الدوري

- نماذج سنوية للمناصب القيادية وأعضاء هيئات القرار.
- الإفصاح العلني في العروض البحثية ولجان العقود عند اللزوم.

5. إدارة تضارب المصالح

هناك آليات معتمدة لمعالجة حالات تضارب المصالح بعد الإفصاح عنها، من خلال توضيح الخيارات المتاحة للإدارة، والمعايير التي تُستخدم لاختيار الإجراء الأنسب؛ لضمان التعامل مع الحالات بطريقة عادلة وفعّالة تحافظ على نزاهة القرارات وتحد من التأثيرات غير المهنية.

1.5 خيارات الإدارة

تشمل:

- الامتناع/التنحي عن التصويت أو اتخاذ القرار.
- تفويض الصلاحية لشخص غير متضارب.
- إنشاء ملاذ آمن للإشراف غير المتضارب.
- وضع خطة إدارة مكتوبة تتضمن فصل الإشراف المالي أو مراجعة طرف ثالث.
- المنع الكامل عند عدم إمكانية إدارة المخاطر.

2.5 معايير اختيار آلية الإدارة

- درجة تأثير المصلحة على القرار.
- طبيعة النشاط (بحث، توظيف، مشتريات).
- مستوى المخاطر على الجامعة والمصلحة العامة.
- مدى توفر بدائل للإشراف أو التقييم.

6. السجل المركزي والرقابة

يوضح السجل المركزي والرقابة الإطار التنظيمي لتوثيق المصالح في سجل مركزي موحد، وآليات الرقابة الداخلية التي تضمن الالتزام بالسياسة. ويهدف إلى تعزيز الحوكمة المؤسسية من خلال توفير بيانات دقيقة، وتمكين الجهات المختصة من متابعة الحالات ومعالجتها وفق إجراءات واضحة.

1.6 السجل المركزي للمصالح

- سجل إلكتروني موحد يُحدّث دوريًا.

- يرتبط بعمليات المشتريات والتعاقدات واللجان.
- يتيح تقارير دورية للإدارة العليا.

2.6 الرقابة الداخلية

- تضمين بند الإفصاح في جداول أعمال اللجان.
- توثيق التنحي في المحاضر.
- مراجعات دورية من وحدة الحوكمة والامتثال.
- تدقيق سنوي من جهة مستقلة.

7. الشفافية وحماية المبلّغين

يركز هذا الجانب على ترسيخ ثقافة الإفصاح داخل الجامعة، ويوضح الضوابط التي تكفل حماية المبلّغين من أي انتقام أو تأثير سلبي، إضافة إلى الإجراءات المرتبطة بمخالفة السياسة. ويهدف إلى توفير بيئة آمنة تشجع على الإبلاغ عن المخالفات، وتعزز النزاهة المؤسسية.

1.7 ثقافة الإفصاح

- تدريب إلزامي عند التعيين.
- تحديثات دورية.
- نشر حالات توضيحية.(Case Studies)
- حملات توعوية سنوية.

2.7 حماية المبلّغين

- قنوات آمنة للإبلاغ.
- منع الانتقام.
- إجراءات تحقق واضحة.
- سرية المعلومات.

3.7 العقوبات

تدرج العقوبات من:

- التوجيه.
- الإلزام بخطة إدارة.
- تعليق المشاركة في أنشطة محددة.
- إجراءات تأديبية أو إحالات خارجية عند الجسامة.

8. مجالات التطبيق العملية

تتضمن التطبيقات العملية للسياسة في سياقات متعددة داخل الجامعة، مثل المشتريات، والتوظيف، والبحث العلمي، والإشراف الأكاديمي؛ بهدف تحويل السياسة إلى ممارسات تنفيذية واضحة، تساعد الوحدات على تطبيقها في أعمالها اليومية بما يضمن الاتساق والامتثال. ومن مجالات التطبيق:

1.8 المشتريات والعقود

- الإفصاح قبل الترسيات.
- استبعاد المتضاربين من لجان التقييم.
- توثيق المبررات.
- مراجعة طرف ثالث عند الحاجة.

2.8 التوظيف والترقيات

- التنحي عند وجود قرابة أو إشراف مباشر.
- لجان مراجعة مستقلة.
- توثيق جميع مراحل التقييم.

3.8 البحث والتمويل

- الإفصاح في مقترحات المنح.

- نشر تضارب المصالح في الأوراق العلمية.
- استخدام IRB خارجي عند الحاجة.

4.8 الإشراف الأكاديمي

- قواعد واضحة للإشراف على الأقارب أو الشركاء التجاريين.
- خطة إدارة معتمدة عند الضرورة.

9. مؤشرات الأداء والمتابعة

تُستخدم مؤشرات الأداء والمتابعة لقياس فعالية تطبيق السياسة، وآليات المتابعة والمراجعة الدورية التي تضمن التحسين المستمر. ويهدف إلى التأكد من أن السياسة تُطبّق بكفاءة، وأنها تظل متوافقة مع المتطلبات التنظيمية والتطورات المؤسسية.

1.9 مؤشرات الأداء

- نسبة الإفصاحات المكتملة.
- زمن معالجة الحالات.
- عدد حالات المنع أو الإدارة.
- نسبة حضور التدريب الإلزامي.
- عدد حالات الإبلاغ وحالات الانتقام الممنوعة.

2.9 المراجعة الدورية للسياسة

- تُراجع السياسة كل ثلاث سنوات أو عند الحاجة.
- تُحدّث وفق الأنظمة الوطنية ومتطلبات الاعتماد.

الخاتمة

تؤكد جامعة المستقبل التزامها الراسخ بتعزيز النزاهة والشفافية في جميع أعمالها، وتعتبر سياسة الإفصاح وتجنب تضارب المصالح جزءًا لا يتجزأ من منظومة الحوكمة المؤسسية .

إن تطبيق هذا الدليل يمثل ضمانة لحماية المصلحة العامة، وصون سمعة الجامعة، وتعزيز الثقة بين منسوبيها وشركائها والمجتمع .وتدعو الجامعة جميع منسوبيها إلى الالتزام بما ورد في هذا الدليل، والمشاركة الفاعلة في تعزيز ثقافة الإفصاح، بما يسهم في دعم استدامة العملية التعليمية والبحثية، وتحقيق أعلى مستويات الجودة والاعتماد.